2026 شبـــاط مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية العدد 12A
February 2026 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences No. 12A
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

إجراءات التحقيق المالي الموازي في ضوء قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015

ا.م.د. اياد عبد الحمزة بعيوي
وزارة الداخلية/ العراق
ayadesawy@yahoo.com

الملخص:
يهدف هذا البحث إلى دراسة إجراءات التحقيق المالي الموازي في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب العراقي رقم (39) لسنة 2015، بوصفه إحدى الآليات الحديثة التي اعتمدتها السياسة الجنائية المعاصرة لتعقّب العائدات الإجرامية والكشف عن مصادرها ومساراتها. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن التحقيق المالي الموازي يشكّل مساراً إجرائياً مستقلاً نسبياً عن التحقيق الجزائي التقليدي مع وجود علاقة تكامل وظيفي بينهما تسهم في تعزيز فعالية مكافحة الجرائم المالية المنظمة. يعتمد البحث المنهج التحليلي والنقدي في دراسة النصوص القانونية ذات الصلة، مع الاستعانة بالمنهج المقارن لقياس مدى انسجام التشريع العراقي مع المعايير الدولية ولاسيما توصيات مجموعة العمل المالي (FATF). ويتناول البحث الإطار المفاهيمي للتحقيق المالي الموازي وإجراءاته العملية، والجهات المختصة بتنفيذه، فضلاً عن التدابير التحفظية التي يجيزها القانون لتعقّب الأموال غير المشروعة وتجميدها أو مصادرتها. ويخلص البحث إلى أن قانون رقم (39) لسنة 2015 قد وفّر إطاراً قانونياً مهماً للتحقيق المالي الموازي إلا أن التطبيق العملي يكشف عن وجود تحديات تشريعية ومؤسسية من أبرزها ضعف التنسيق بين الجهات المعنية، ونقص الكفاءات الفنية المتخصصة. واخيراً، ويوصي البحث بضرورة تطوير الآليات المؤسسية وتعزيز التعاون بين الجهات الرقابية والقضائية بما يضمن تحقيق التوازن بين فعالية المكافحة وحماية الضمانات القانونية.
الكلمات المفتاحية: التحقيق المالي الموازي، غسل الأموال، تمويل الإرهاب، العائدات الإجرامية.

Parallel Financial Investigation Procedures in Light of the Anti-Money Laundering and Counter-Terrorism Financing Law No. (39) of 2015

Assistant Professor Dr: Ayad Abdul Hamza Beawee
Ministry of Interior/ Iraq
ayadesawy@yahoo.com.

Abstract:
This research aims to study parallel financial investigation procedures in money laundering and terrorist financing crimes in light of the Iraqi Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Law No. (39) of 2015, as one of the modern mechanisms adopted by contemporary criminal policy to track criminal proceeds and uncover their sources and paths. The research is based on the premise that parallel financial investigation constitutes a procedural path that is relatively independent of traditional criminal investigation, with a functional integration relationship between them that contributes to enhancing the effectiveness of combating organized financial crimes. The research adopts an analytical and critical approach in studying relevant legal texts, with the use of a comparative approach to measure the extent to which Iraqi legislation is consistent with international standards, particularly the recommendations of the Financial Action Task Force (FATF.(The research addresses the conceptual framework of parallel financial investigation and its practical procedures, the authorities responsible for implementing it, as well as the precautionary

measures permitted by law to track, freeze or confiscate illicit funds. The research concludes that Law No. (39) of 2015 has provided an important legal framework for parallel financial investigation, but practical application reveals legislative and institutional challenges, most notably weak coordination between concerned parties and a lack of specialized technical expertise. Finally, the research recommends developing institutional mechanisms and strengthening cooperation between regulatory and judicial bodies to ensure a balance between effective counter-terrorism efforts and the protection of legal safeguards.

Keywords: parallel financial investigation, money laundering, terrorist financing, proceeds of crime.

مقدمة

اولاً: موضوع البحث: أصبحت جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أخطر الجرائم الاقتصادية المنظمة في العصر الحديث لما تنطوي عليه من آثار سلبية مباشرة تمسّ البنية الاقتصادية والاستقرار المالي والأمني للدول، فضلاً عن دورها في دعم الجريمة المنظمة العابرة للحدود وتقويض الثقة بالنظم المصرفية والمالية. تسهم هذه الجرائم في تشويه حركة رؤوس الأموال، وإضعاف كفاءة الأسواق المالية، وتمكين الجماعات الإجرامية والإرهابية من الاستمرار في أنشطتها غير المشروعة.

وفي هذا السياق، برز التحقيق المالي الموازي كآلية إجرائية حديثة ومكمّلة للتحقيق الجزائي التقليدي تقوم على تتبع التدفقات المالية المشبوهة وتحليل العمليات المصرفية والاقتصادية المرتبطة بها، بهدف الكشف عن مصادر الأموال غير المشروعة ومساراتها ومرتكبيها بعيداً عن الاقتصار على إثبات الفعل الجرمي ذاته. ويتميّز هذا النوع من التحقيق بقدرته على تجاوز التعقيدات الإجرائية للتحقيق الجزائي بما يسمح بالتحرك السريع لاتخاذ التدابير التحفظية اللازمة كالتجميد المؤقت للأموال أو الحجز عليها تمهيداً لمصادرتها وفقاً للأحكام القانونية النافذة.

ثانياً: أهمية البحث: تتجلى الأهمية النظرية لهذا البحث في إسهامه في إثراء الدراسات القانونية المتخصصة في مجال الجرائم المالية ولاسيما جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تحليل مفهوم التحقيق المالي الموازي وإجراءاته بوصفه أحد أساليب التحقيق المتقدمة في السياسة الجنائية المعاصرة. كما يسهم البحث في تعميق الفهم الفقهي للإطار القانوني المنظم لهذا النوع من التحقيق، وبيان موقعه ضمن المنظومة الإجرائية الجنائية بما يدعم المكتبة القانونية بدراسة علمية حديثة في موضوع لا يزال يعاني من قلة المعالجة الأكاديمية المتخصصة.

أما الأهمية التطبيقية للبحث، فتتمثل في تقديم رؤية تحليلية يمكن أن تفيد صانعي القرار والجهات القضائية والرقابية والمصرفية في تحسين آليات تطبيق قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية بما يسهم في رفع كفاءة التحقيق المالي الموازي وتحقيق فعالية أكبر في مكافحة الجرائم المالية مع ضمان احترام الضمانات القانونية.

ثالثاً: مشكلة البحث: تتمثل إشكالية البحث في التساؤل عن مدى نجاح المشرّع العراقي من خلال قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015، في إرساء إطار قانوني متكامل وفعّال ينظم إجراءات التحقيق المالي الموازي بما يحقق التوازن المطلوب بين متطلبات الفعالية في مكافحة الجرائم المالية المنظمة ولاسيما غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبين ضمانات حماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد. كما تثار الإشكالية حول مدى قدرة هذا الإطار القانوني على تحقيق الغاية الجوهرية للتحقيق المالي الموازي والمتمثلة في تعقّب العائدات غير المشروعة، والكشف عن مصادرها ومساراتها، واتخاذ التدابير التحفظية اللازمة تمهيداً لمصادرتها وفقاً لأحكام القانون. وانطلاقاً من هذه الإشكالية، يطرح البحث السؤال الرئيس الآتي:

إلى أي مدى نجح المشرّع العراقي في تنظيم إجراءات التحقيق المالي الموازي بما يضمن الفعالية في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع احترام الضمانات القانونية؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية هي:

١- ما الإطار المفاهيمي والقانوني للتحقيق المالي الموازي في التشريع العراقي؟
٢- ما طبيعة الإجراءات والوسائل التي أقرها قانون رقم (39) لسنة 2015 لتعقّب وتجميد ومصادرة العائدات غير المشروعة؟
٣- ما أبرز التحديات القانونية والمؤسسية التي تواجه تطبيق التحقيق المالي الموازي؟

رابعاً: فرضيات البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التحقيق المالي الموازي يتمتع باستقلال وظيفي نسبي عن التحقيق الجزائي التقليدي، دون أن يكون مرتبطاً بالضرورة بإثبات المسؤولية الجزائية في مرحلتها الأولى. ومع ذلك، فإن هذا الاستقلال لا ينفي وجود علاقة تكامل وتنسيق بين المسارين، حيث يسهم كل منهما في دعم الآخر بما يحقق فهماً أشمل للنشاط الإجرامي ويساعد في الوصول إلى نتائج أكثر فاعلية.

كما يفترض البحث أن النصوص الواردة في قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 تمثل إطاراً قانونياً متقدماً نسبياً استجابة للمعايير الدولية والتزامات العراق في مجال مكافحة الجرائم المالية إلا أن هذا الإطار لا يخلو من بعض أوجه القصور، سواء على مستوى الصياغة التشريعية أو من حيث آليات التطبيق العملي، الأمر الذي قد يحدّ من فعاليته في تحقيق الأهداف المرجوة. ويفترض البحث كذلك أن ضعف التنسيق المؤسسي بين الجهات القضائية والرقابية والمصرفية، إلى جانب نقص الخبرات الفنية المتخصصة في مجال التحليل المالي والتحقيقات المتقدمة يشكّل عاملاً رئيسياً يؤثر سلباً في كفاءة وفعالية التحقيق المالي الموازي، ويحدّ من قدرته على تعقّب العائدات غير المشروعة ومصادرتها بصورة فعّالة.

خامساً: اهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى إجراء تحليل قانوني معمّق للإجراءات المعتمدة في التحقيق المالي الموازي وفقاً لأحكام القوانين العراقية ذات الصلة ولاسيما قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015، مع التركيز على بيان الإطار الإجرائي الذي يحكم هذا النوع من التحقيق وطبيعته القانونية. كما يسعى البحث إلى إبراز الكيفية التي تُطبّق بها هذه الإجراءات عملياً في مجال كشف الجرائم المالية وتعقّب مصادر تمويل الإرهاب، من خلال متابعة التحويلات المالية المشبوهة وتحليل مساراتها وربطها بالجرائم الأصلية ذات الصلة.

كذلك يعمل البحث على تقييم مدى فعالية إجراءات التحقيق المالي الموازي في تحقيق الأهداف الأمنية والرقابية التي أُقرت من أجلها، ولاسيما ما يتعلق بتجميد الأموال غير المشروعة ومصادرتها والحد من استغلال النظام المالي لأغراض إجرامية. إلى جانب تشخيص أبرز التحديات التشريعية والمؤسسية التي تعيق التطبيق الأمثل لهذه الإجراءات، مع تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات العملية الهادفة إلى تعزيز تطبيق النصوص القانونية وتطوير الأداء المؤسسي للجهات الرقابية والقضائية، بما يسهم في رفع كفاءة التحقيق المالي الموازي وتحقيق أعلى مستويات الوقاية والردع المالي.

سادساً: منهج البحث: يعتمد هذا البحث على مزيج متكامل من المناهج العلمية لضمان تحليل شامل ودقيق لإجراءات التحقيق المالي الموازي وفق التشريع العراقي. فهو يُستخدم المنهج التحليلي القانوني لدراسة النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة وذلك من خلال تحليل مواد قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015، وتفسير القواعد والإجراءات المتعلقة بالتحقيق المالي الموازي.

كما يُستند إلى المنهج الوصفي لتوضيح الإطار المفاهيمي والإجرائي للتحقيق المالي الموازي، إضافة إلى وصف الدور الفعلي للجهات الرقابية والقضائية في تطبيق هذه الإجراءات. ومن ثم، يُوظف المنهج النقدي لتقييم فعالية النصوص القانونية والإجراءات العملية، وذلك من خلال الكشف عن أوجه القصور والتحديات التشريعية والمؤسسية التي قد تؤثر على كفاءة التحقيق المالي الموازي، مع تحليل أثر هذه التحديات على تحقيق الأهداف المرجوة. وأخيراً، يُستخدم المنهج المقارن بشكل محدود لمقارنة التشريعات العراقية بالمعايير الدولية، ولاسيما توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، بهدف استخلاص الدروس العملية وتحسين الإطار القانوني المؤسسي في العراق.

سابعاً: خطة البحث: يتناول هذا البحث دراسة إجراءات التحقيق المالي الموازي في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء قانون رقم (39) لسنة 2015، من خلال مقدمة تمهيدية عن موضوعه ومبحثين رئيسيين، الأول يشمل الإطار القانوني والاجرائي للتحقيق المالي الموازي، اما المبحث الثاني

فيكون لبيان خطوات وإجراءات التحقيق المالي الموازي مع خاتمة تتضمن مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: الإطار القانوني والإجرائي للتحقيق المالي الموازي

يركز هذا المبحث على الجمع بين الإطار المفاهيمي والقانوني والإجراءات العملية للتحقيق المالي الموازي، باعتباره الركيزة الأساسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق وفق قانون رقم (39) لسنة 2015 واللوائح التنفيذية المرتبطة به.

المطلب الأول: مفهوم التحقيق المالي الموازي واساسه القانوني

يتناول هذا المطلب تعريف التحقيق المالي الموازي وبيان أهميته في مكافحة الجرائم المالية المنظمة، وعلاقته بالتحقيق الجزائي التقليدي من حيث الاستقلالية والتكامل، كما يستعرض الأساس القانوني للتحقيق المالي الموازي في التشريع العراقي مع التركيز على مواد قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015، والضوابط القانونية المعتمدة لبدء التحقيقات وتنفيذها.

الفرع الأول: تعريف التحقيق المالي الموازي

يُقصد بالتحقيق هو البحث عن الحقيقة باستخدام وسائل مشروعة للكشف عن جريمة وملابساتها من خلال الإجراءات القانونية الأصولية.[1] اما المراد بالتحقيق المالي الموازي فهو هو إجراء تحقيق مستقل أو متزامن مع أي تحقيق جنائي تقليدي، يركز على تتبع وتحليل العوائد المالية المشبوهة أو غير المشروعة المرتبطة بجرائم غسل الأموال أو الجرائم الأصلية ذات الصلة، بهدف كشف مصادر هذه الأموال، تحديد مساراتها، واتخاذ التدابير التحفظية المناسبة وفق القانون.[2]

كما يقصد بالتحقيق المالي الموازي هو إجراء تحقيق مالي يُباشَر بالتوازي وبالتزامن مع التحقيق الجنائي التقليدي، أو مع التحقيق في جرائم غسل الأموال أو الجرائم الأصلية المرتبطة بها بما يعزز فعالية الملاحقة القضائية وتحقيق العدالة الجنائية.[3] وهناك من عرفه على انه عبارة عن جمع الأدلة المالية من اصول مادية كالعقارات والمنقولات من خلال الكشف عن عمليات مالية اجراها المشتبه بهم ورصد حركاتهم المالية لتعيين وتحديد متحصلات وارباح الجريمة الأساسية وحجزها او تحديدها او تعقبها وابراز الأدلة اللازمة لإكمال عملية التحقيق، ومن ثم توجيه الاتهام وحجز الاموال ومصادرتها.[4] كما يعرف التحقيق الموالي الموازي في فقه القانون الدولي بأنه جمع الأدلة المادية المالية بواسطة الكشف عن التعاملات المالية للمشتبه بهم، وكشف الحركات المالية لهم، لتحديد متحصلات الجريمة الأصلية وجريمة غسل الأموال أو وسائطهما و من ثم التحفظ عليها و تجميدها، أو تعيينها وتتبُّعها وتقديم الأدلة اللازمة للتحقيق، وتوجيه الاتهام والحجز والمصادرة.[5]

ويُلاحظ أن المشرّع العراقي لم ينص صراحةً على مصطلح التحقيق المالي الموازي في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بوصفه إجراءً مستقلاً بذاته في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب،

---

[1] د. هلكورد عزيزخان أحمد، د. لاوند طلال عبد الرحمن، التحقيق المالي الموازي في الجرائم المالية (دراسة تحليلية)، مجلة جامعة تكريت للحقوق، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية القانون- جامعة نولج للفترة من (40/نيسان-1/ آيار/ 2025)، (149-174)، ص 153.

[2] د. نعيم شاوش، د. نوال علالي، التحقيق المالي الموازي على ضوء قانون الوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد (9)، العدد (1)، 2025، (26-47)، ص 28.

[3] بوعزيز محند اكلي، التحقيق المالي الابتدائي الموازي: التحديات والتقنيات، مقال منشور على موقع الديوان المركزي لقمع الفساد في وزارة العدل الجزائرية بتاريخ 22/ 11/ 2021، ومتاح على الرابط https://2cm.es/1ghnx اخر زيارة للموقع في 2025/8/27.

[4] د. معالي حميد سعود الشمري، دور التحقيق المالي الموازي في الكشف عن الجرائم، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد (16)، العدد (1)، الجزء (2)، 2025، (225-242)، ص 229.

[5] د. نعيم شاوش، د. نوال علالي، التحقيق المالي الموازي على ضوء قانون الوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد (9)، العدد (1)، 2025، (26-47)، ص 28.

غير أنه أشار إليه في دليل إجراءات التحقيق المالي العراقي لسنة2023، الصادر عن مجلس القضاء الأعلى الأمر الذي جعله إجراءً معمولاً به عملياً ومرتبطاً بالتحقيق في الجرائم الاقتصادية رغم غياب تنظيم تشريعي صريح له.[1]

الفرع الثاني: الأساس القانوني للتحقيق المالي الموازي

يشكل قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 الإطار القانوني الأساسي لتنظيم التحقيق المالي الموازي في العراق، إذ يوفر مجموعة من الأحكام والإجراءات التي تمكّن الجهات القضائية والرقابية من تتبع الأموال المشبوهة أو غير المشروعة.[2]

ينص القانون على صلاحيات محددة للجهات المختصة، ومن أبرزها مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي يملك الحق في جمع المعلومات والبيانات المالية، ومراقبة العمليات المصرفية، والكشف عن أي معاملات مشبوهة، وتحليلها لتحديد العوائد المالية الناتجة عن الجرائم.[3] كما يجيز القانون للسلطة القضائية والجهات الرقابية اتخاذ التدابير التحفظية الضرورية، مثل التجميد المؤقت أو الحجز على الأموال والأصول، لضمان حماية الأدلة واستعادة الأموال المتحصلة من النشاط الإجرامي.[4] علاوة على ذلك، يعكس التشريع العراقي التزام الدولة بالمعايير الدولية ولاسيما توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، والتي تشكلت بناء على قرار من مؤتمر الدول الصناعية السبع الكبرى المنعقد عام 1989، وتهتم بشكل أساسي مكافحة غسل الأموال عبر النظام المصرفي الدولي وخاصة للأموال المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات،[5] من خلال وضع ضوابط واضحة لضمان التوازن بين فعالية التحقيق المالي الموازي وحماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد.[6] ويتيح القانون تقديم الأدلة التي تم جمعها خلال التحقيق المالي الموازي لدعم التحقيقات القضائية بما في ذلك توجيه الاتهامات، والحجز، والمصادرة، وبالتالي تحقيق الغاية الأساسية لهذا النوع من التحقيق وهي تعقب ومصادرة العائدات المالية غير المشروعة وضمان عدم إفلاتها من الرقابة القانونية.[7]

المطلب الثاني: الإجراءات والوسائل العملية للتحقيق المالي الموازي

يشكل التحقيق المالي الموازي عنصرًا أساسيًا في السياسة الجنائية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يركز هذا المبحث على استعراض الإجراءات القانونية والعملية للتحقيق المالي الموازي، مع تحليل الضوابط، الوسائل، والتدابير التحفظية وفق التشريع العراقي.

---

[1] هيئة النزاهة الاتحادية، دليل إجراءات التحقيق المالي لعام 2023 في المادة (3/ د) منه حيث أشارت الى" في حالة التحقيق المالي الموازي، يمكن الاستعانة بمكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب لغرض توفير نتائج تحليل مكتملة عن الحركات المالية والنشاط المالي والتجاري للشخص/الشركة محل التحقيق".

[2] الأسباب الموجبة لتشريع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015، المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 4387 في 2015/11/16.

[3] المادة (9) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015.

[4] المادتين (15، 23) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015.

[5] د. هيام الجرد، المد والجزر بين السرية المصرفية وتبيض الأموال، دراسة مقارنة للقوانين التي تحكم السرية المصرفية وتبيض الأموال، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص 14.

[6] د. هلكورد عزيزخان أحمد، د. لاوند طلال عبد الرحمن، مصدر سابق، ص158.

[7] وفي هذا السياق قضت محكمة جنايات واسط / الهيئة الأولى بصفتها التمييزية بالتدخل تمييزًا وردّ قرار الإحالة الصادر من قاضي تحقيق الكوت والمتضمن إحالة المتهم على محكمة جنايات واسط/ الهيئة الأولى وفق أحكام المادة (316) من قانون العقوبات، عن جريمة اختلاس الأموال بصفته أمين صندوق. وقد تبين للمحكمة أن قاضي التحقيق عدل عن مفاتحة البنك المركزي العراقي ومديرية المرور العامة ومديرية التسجيل العقاري، لغرض الاستعلام عمّا إذا كانت للمتهم أو لأفراد عائلته أموال منقولة أو عقارات مسجلة بأسمائهم، في حين كان يتعيّن عليه ربط إجابات تلك الجهات لما لها من أهمية جوهرية في إطار إجراء التحقيق المالي الموازي بحق المتهم. ولما كانت محكمة التحقيق قد سارت على خلاف ذلك، فقد قررت المحكمة التدخل تمييزًا بقرار الإحالة ونقضه، وإعادة الدعوى إلى محكمتها المختصة لاستكمال إجراءات التحقيق، بالرقم (94/ت/2025) في 2025/1/26، منقول عن د. معالي حميد سعود الشمري، مصدر سابق، ص 237.

الفرع الأول: بدء التحقيق المالي الموازي وضوابطه القانونية

يشكل بدء التحقيق المالي الموازي المرحلة الأولى والحاسمة في مسار مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ يعتمد على مؤشرات واضحة لنشاط مالي مشبوه يتم رصده من قبل الجهات المصرفية أو الرقابية، أو بناءً على طلب السلطة القضائية ضمن إطار تحقيق جنائي قائم.[1] ويهدف التحقيق المالي الموازي إلى تتبع الأموال غير المشروعة وتحليل مساراتها، وربطها بالجرائم الأصلية بما يتيح اتخاذ التدابير التحفظية اللازمة وحماية النظام المالي للدولة.[2]

وينص قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 على مجموعة من الضوابط القانونية الأساسية لضمان التوازن بين فاعلية التحقيق المالي وحماية الحقوق والحريات للأفراد ويشمل ذلك تحديد الجهة المخوّلة بإصدار أمر بدء التحقيق المالي الموازي، واشتراط وجود مؤشرات معقولة أو دلائل على النشاط المالي المشبوه قبل الشروع في أي إجراء.[3] كما يفرض القانون الالتزام بالحدود الزمنية لنطاق جمع المعلومات المالية، وضمان سرية البيانات وحماية الخصوصية بما يضمن توثيق بداية التحقيق ومتابعة الإجراءات القانونية بطريقة شفافة.[4]

وتتيح هذه الضوابط الحفاظ على استقلالية التحقيق المالي الموازي نسبياً عن التحقيق الجزائي التقليدي مع إبقاء إمكانية التنسيق بينهما لتعزيز فاعلية التحريات وتحقيق نتائج دقيقة وموثوقة في مكافحة الجرائم المالية.[5] ولما كان التحقيق المالي الموازي يُعدّ أحد الإجراءات التي تلجأ إليها محاكم التحقيق عند الشروع في نظر الجرائم المالية الأصلية، فإنه ينصرف إلى تتبّع مصير الأموال التي حصل عليها الجاني ومراقبة حركتها، للتحقق مما إذا كان قد ترتب على ذلك قيام جريمة غسل الأموال، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات التحقيقية التي تتمثل في البحث عن أموال المتهم ومقارنتها بمصادر دخله الفعلية.[6]

الفرع الثاني: الإجراءات العملية للتحقيق المالي الموازي

يشمل هذا المطلب جميع الإجراءات العملية التي يعتمدها التحقيق المالي الموازي للوصول إلى النتائج المرجوة:

اولاً: جمع المعلومات المالية: يُعد جمع البيانات المرحلة الجوهرية في التحقيق المالي الموازي، إذ يتيح للسلطات المختصة كشف الارتباطات الخفية بين التحويلات والمعاملات المشبوهة، وتشكل هذه المرحلة الأساس الذي تبنى عليه الإجراءات القضائية من خلال تحليل الأنماط المالية غير الاعتيادية وربطها بالسلوك الإجرامي المحتمل، وفي وهنا يمكن لمكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أن يضطلع بدورٍ مساند لعمل المحققين في هيئة النزاهة من خلال إعداد كشوف تفصيلية بالحركات والتدفقات المالية والنشاط المالي الجاري الذي يزاوله الشخص محل التحقيق، إذ تسهم العمليات المصرفية التي يجريها العميل في إيضاح طبيعة تعاملاته وأنشطته، وحجم الائتمان والودائع، وغير ذلك من المؤشرات المالية ذات الصلة.[7]

ومن ثمّ، فإن دقة البيانات وعمق التحليل يمثلان مفتاح نجاح أي تحقيق مالي فعال، ويتم ذلك من خلال الاستعلام عن الحسابات المصرفية المحلية والدولية، ومتابعة المعاملات المالية المشبوهة، وهو ما

---

[1] د. زينب عبد الكاظم حسن، التحقيق المالي الموازي (الاهمية - التقنيات - العقبات)، مقال منشور في الموقع الرسمي لمجلس القضاء الأعلى في 2025/2/24، ومتاح على الرابط https://www.sjc.iq/view.76102/ اخر زيارة للموقع بتاريخ 2025/12/28.

[2] د. هلكورد عزيزخان أحمد، د. لاوند طلال عبد الرحمن، مصدر سابق، ص156.

[3] المادة (9/اولاً/ د) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015.

[4] المادة (53) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015.

[5] المادة (9/ ثالثاً) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015.

[6] القاضي محسن عبد الجابري، أهمية التحقيق المالي الموازي في الجرائم المالية، مقال منشور في الموقع الرسمي لمجلس القضاء الأعلى بتاريخ 2024/9/25، ومتاح على الرابط https://www.sjc.iq/view.74833/ اخر زيارة للموقع بتاريخ 2025/11/23.

[7] د. معالي حميد سعود الشمري، مصدر سابق، ص 234.

يستوجب تفعيل آليات التعاون مع وحدات الاستخبارات المالية الإقليمية والدولية لضمان تتبّع الأموال عبر النظم المصرفية المختلفة.[1] اذ لا يمكن لاي دولة بمفردها مجابهة هذا النوع من الجرائم العابرة للحدود.[2]

ثانياً: التحليل المالي: يتم رصد التحويلات التي تحمل طابعاً غير مبرر سواء من حيث الحجم الاستثنائي للأموال أو تكرارها بصورة نمطية قد تشير إلى محاولة تجزئة الأموال لإخفاء مصدرها، كما يتضمن التحليل متابعة الحسابات المصرفية للأفراد والشركات التي تظهر سلوكاً مالياً غير متسق مع طبيعة نشاطهم الاقتصادي.[3] وتتمثل كذلك في تلقي حساب العميل مبالغ مالية كبيرة مجهولة المصدر، أو إجراء تحويلات غير مبررة في الاتجاه المعاكس، فضلاً عن تكرار عمليات شراء الأوراق المالية أو التجارية دون وجود غاية اقتصادية واضحة، وتُعدّ هذه الممارسات بمجملها دلالات واضحة على احتمال وجود أنشطة لغسل الأموال.[4]

وأصبح استخدام أدوات التحليل الرقمي والذكاء الاصطناعي جزءاً لا يتجزأ من منظومة التحقيق المالي الموازي نظراً لقدرتها على التعامل مع الكم الهائل والمعقد من البيانات المالية، وتتيح هذه الأدوات الكشف السريع عن العمليات التي تحمل خصائص غير اعتيادية وتوفر قدرة تحليلية تفوق الإمكانات البشرية من حيث الدقة والسرعة.[5]

ثالثا: التدابير التحفظية: تُعدّ التدابير التحفّظية من أهم الركائز الإجرائية التي تقوم عليها فعالية هذا النوع من التحقيق، إذ تهدف بالأساس إلى حماية الأموال والأصول محل الشبهة من العبث أو التصرّف أو الإخفاء خلال مرحلة جمع الأدلة والتحقيق.[6] ويُقصد بالتدابير التحفّظية مجموعة الإجراءات القانونية ذات الطابع المؤقت التي تتخذها الجهات المختصة سواء كانت قضائية أو رقابية أو مالية، بقصد تجميد الوضع القانوني والمالي للأموال المشبوهة إلى حين الفصل النهائي في الدعوى.[7] في حال انتهت الدعوى الجزائية بصدور حكم بالبراءة أو بقرار نهائي بحفظ التحقيق، فإن إجراءات الحجز التحفظي وما يترتب عليها من آثار تزول، ويتعيّن على جهة التحقيق المختصة إعادة تسليم الأموال محل الحجز إلى الحارس القضائي الذي سبق تعيينه.[8] وتكتسب الإجراءات التحفظية أهمية كبيرة في سبيل ضمان تنفيذ المصادرة والغرامة في نطاق جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.[9]

المبحث الثاني: آليات التحقيق المالي الموازي في العراق

يتناول هذا المبحث بيان آليات التحقيق المالي الموازي في العراق، بوصفه أداة أساسية في تتبع الأموال غير المشروعة وكشف مصادرها ومساراتها. ويركز على الإجراءات القانونية والفنية المعتمدة في جمع وتحليل المعلومات المالية، كما يبرز دور الجهات المختصة في تفعيل هذه الآليات لضمان مكافحة فعّالة لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المطلب الأول: الجهات المختصة بالتحقيق المالي الموازي

---

[1] د. هاني محمد خليل العزاوي، النظام القانوني الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (11)، العدد (3)، 2025، (1182-1246)، ص 1183.

[2] سلطان خالد فيصل الهيلم، د. طارق احمد فتحي سرور، دور المنظمات الدولية في مجال مكافحة جريمة غسل الأموال وضوابط التعاون فيما بينها، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، المجلد (11)، العدد (1)، 2025، (282-423)، ص 3.

[3] المادة (2/1/2/ل) من الفصل الثالث لضوابط الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع التسليح الصادرة من البنك المركزي العراقي/ دائرة الرقابة على المصارف بالعدد (5/4/9) في 2025/1/8، ص 25.

[4] حسين علي حسين، مصدر سابق، ص 174.

[5] د. عادل عبد العال إبراهيم خراشي، مكافحة جرائم الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، 2016، ص38.

[6] فوزية عبد الستار، شرح قانون الإجراءات الجنائية وفقاً لأحدث التعديلات، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص 264.

[7] المادة (23/ اولاً) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015.

[8] د. مساعد صالح العنزي، د. مشاري خليفة العيفان، الإجراءات التحفظية في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب (دراسة تحليلية مقارنة للتشريعات الجزائية والمدنية)، مجلة الحقوق، العدد (2)، 2022، (17-65)، ص 61.

[9] د. سليمان عبد المنعم، مسؤولية المصرف الجنائية عن الأموال غير النظيفة – ظاهرة غسيل الأموال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 22 وما بعدها.

يسهم التحقيق المالي الموازي إسهامًا فعّالًا في استرداد المال العام، بما يجسّد التزام الدولة بتطبيق سياسات فعّالة لمكافحة جرائم غسل الأموال وتعزيز الثقة في النظام المالي والرقابي.[1] ويتطلب نجاح التحقيق المالي الموازي وجود هيكل مؤسسي متكامل وواضح الصلاحيات مع تعزيز آليات التنسيق بين مختلف الجهات المعنية لضمان جمع المعلومات المالية، وتحليلها، واستخدامها بشكل فعال في الإجراءات القضائية والرقابية.

الفرع الأول: مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يُعدّ مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق الركيزة المؤسسية الأهم في منظومة التحقيق المالي الموازي، لما يضطلع به من دور محوري في دعم الجهود القضائية والأمنية الرامية إلى تتبّع العائدات الإجرامية وكشف مساراتها المالية.[2] ويعتمد المكتب في أداء مهامه على آليات تحليل متقدمة تهدف إلى تفكيك العمليات المالية المعقدة، كما يعمل على تقييم مستوى المخاطر المرتبطة بكل حالة، واستخلاص الأنماط والسلوكيات المشبوهة التي قد تشير إلى وجود شبكات منظمة تمارس غسل الأموال أو تمويل الإرهاب بما يسهم في بناء صورة شاملة عن البنية المالية للجريمة.[3]

وفي هذا السياق، يضطلع المكتب بإعداد تقارير تحليلية متخصصة تتضمن نتائج الفحص المالي والاستنتاجات الفنية المدعومة بالبيانات والمؤشرات الكمية، ويتم إحالة هذه التقارير إلى السلطات القضائية المختصة والجهات الرقابية ذات العلاقة لتكون بمثابة أداة مساندة للتحقيق القضائي ومرجعًا أساسيًا عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالإحالة أو توسيع نطاق التحقيق المالي الموازي.[4]

كما يسهم المكتب في وضع وتحديث مؤشرات الإنذار المبكر وتطوير أدوات الرقابة المالية الرقمية بما ينسجم مع التطورات التكنولوجية في مجال المعاملات المالية الأمر الذي يعزز من قدرة الدولة على الكشف المبكر عن العمليات المشبوهة قبل اكتمال آثارها الضارة، ويتيح ذلك سرعة اتخاذ التدابير التحفظية كالتجميد المؤقت للحسابات، وحجز الأموال محل الشبهة بما يضمن الحفاظ على محل الجريمة ومنع تهريب العائدات الإجرامية أو التصرف بها خلال مرحلة التحقيق.[5]

وعليه، فإن الدور الذي يؤديه مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لا يقتصر على الجانب التحليلي البحت بل يتجاوز ذلك ليشكّل حلقة وصل استراتيجية بين النظام المالي والسلطة القضائية بما يعزز من فعالية التحقيق المالي الموازي ويكرّس مبدأ التكامل المؤسسي في مكافحة الجرائم المالية والاقتصادية.

الفرع الثاني: دور الجهات الرقابية والمصرفية والقضائية

تلعب الجهات الرقابية والمصرفية دورًا تكامليًا مع وحدة الإبلاغ، إذ تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات المالية والمعاملات المصرفية، وتتمثل مهامها في مراقبة الحسابات والمعاملات، الالتزام بإعداد تقارير العمليات المشبوهة، وفحص النشاط المالي للقطاع الخاص وغير الرسمي.[6]

كما تشارك هذه الجهات في تنفيذ الإجراءات الرقابية المنصوص عليها في القانون، وتوفير البيانات اللازمة للتحليل المالي، وتسهيل اتخاذ التدابير التحفظية. ويعزز هذا الدور قدرة التحقيق المالي الموازي على الوصول إلى نتائج دقيقة خاصة عند التعامل مع شبكات مالية معقدة أو كيانات تعمل خارج الإطار القانوني الرسمي مثل الاقتصاد الموازي.[7]

---

[1] د. معالي حميد سعود الشمري، مصدر سابق، ص 230.
[2] تم تأسيس المكتب بموجب المادة (8)من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015.
[3] د. معالي حميد سعود الشمري، مصدر سابق، ص 234.
[4] المادة (7) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015.
[5] المادتين (19و 23) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015.
[6] المادة (9/ ثانياً) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015.
[7] إيهاب علي داود الموسوي، دراسة تحليلية للاقتصاد غير الرسمي العراق انموذجا، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء، 2010، ص9.

وتلعب السلطة القضائية دورًا محوريًا في التحقيق المالي الموازي، حيث تضمن شرعية الإجراءات والتحفظ على الأموال والأصول، ومصادقة الأوامر القضائية، ومراقبة التزام الجهات المختلفة بالضوابط القانونية، كما تُسهم في ضمان حماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد أثناء التحقيق المالي، وتعتبر عنصرًا أساسيًا في تعزيز التكامل بين التحقيق المالي الموازي والتحقيق الجزائي التقليدي. ويُبرز التنسيق بين السلطة القضائية، والجهات الرقابية والمصرفية باعتباره عنصرًا جوهريًا لتعزيز فعالية التحقيق من خلال تبادل المعلومات، متابعة الإجراءات المشتركة، وتوفير الدعم الفني والتقني اللازم لضمان استكمال التحقيقات المالية بكفاءة وموثوقية.[1]

المطلب الثاني: التحديات والآفاق التطويرية للتحقيق المالي الموازي

في العراق، تُباشَر التحقيقات المالية الموازية عبر مسارين رئيسيين؛ يتمثل الأول بما تضطلع به محكمة التحقيق المختصة بقضايا مكافحة غسل الأموال، فيما يتمثل الثاني بالإجراءات التي يتخذها مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبط بالبنك المركزي العراقي، في محاولة لتوافق التشريع العراقي مع المعايير الدولية ولا سيما توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، وتطوير الأداء المؤسسي وتعزيز تطبيق القانون لتحقيق أعلى درجات الوقاية والردع المالي.

الفرع الأول: التحديات القانونية والمؤسسية

يواجه التحقيق المالي الموازي في العراق جملةً من التحديات القانونية والتنظيمية التي تحدّ من فعاليته في كشف الجرائم المالية وملاحقة عائداتها، وتتمثل هذه التحديات في:

اولاً: نقص التشريعات القائمة وغموض بعض الأحكام

يُعدّ نقص التشريعات القائمة وغموض بعض احكامها أحد أبرز التحديات التي تعيق فعالية التحقيق المالي الموازي، إذ ما تزال بعض المواد المتعلقة بضوابط تتبع التحويلات غير واضحة أو غير محددة بدقة، هذا الغموض يؤدي في كثير من الأحيان إلى تباين في تفسير النصوص بين الجهات القضائية والمصرفية مما ينعكس على جودة التنفيذ.[2]

كما أن غياب لوائح تفصيلية تنظم تبادل المعلومات، وإدارة البيانات المالية وآليات التعاون بين المؤسسات يُضعف من قدرة الجهات المختصة على التطبيق الفعلي لمتطلبات القانون ويخلق هذا النقص بيئة تحتاج إلى تحديث تشريعي مستمر يتواكب مع التطورات السريعة في الجرائم المالية الحديثة.[3]

ثانياً: صعوبة تطبيق الإجراءات على الجهات الخاصة

تواجه السلطات المختصة تحديات كبيرة عند تطبيق إجراءات التحقيق المالي على الجهات الخاصة مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة والوسطاء الماليين غير المرخصين الذين يعملون خارج الإطار الرقابي الرسمي، حيث يعد الاقتصاد الموازي بيئة خصبة لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لكونه يعتمد على تداول نقدي غير موثق ويصعب إخضاعه لعمليات الفحص والتحليل المالي.[4]

ثالثاً: محدودية الموارد البشرية والتقنية

تُعد محدودية الموارد البشرية والتقنية من أبرز المعوقات التي تواجه وحدات التحريات المالية نظراً لعدم كفاية الخبرات المتخصصة في مجالات التحليل المالي الرقمي، واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتفسير البيانات المعقدة.[5] كما تعاني بعض المؤسسات من عدم توفر برمجيات أو أدوات تحليل حديثة

---

[1] د. هلكورد عزيزخان أحمد، د. لاوند طلال عبد الرحمن، مصدر سابق، ص151.

[2] حسين علي حسين، الاطار القانوني لجريمة غسيل الأموال واليات المكافحة، مجلة جامعة البيان للدراسات والبحوث القانونية، المجلد (4)، العدد (2)، 2025، (156-179)، ص 172.

[3] احمد بن محمد العمري، جريمة غسل الأموال: نظرة دولية لجوانبها الاجتماعية والنظامية والاقتصادية، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000، ص 194.

[4] الاقتصاد الموازي هو الاقتصاد الذي لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية ولا يعترف بالتشريعات القانونية والتنظيمية، ينظر إيهاب علي داود الموسوي، مصدر سابق، ص 9.

[5] د. هلكورد عزيزخان أحمد، د. لاوند طلال عبد الرحمن، مصدر سابق، ص 166.

قادرة على تتبع التحويلات الدولية المتشابكة التي تنتقل عبر وسطاء ماليين متعددين،[1] ولما كانت هذه الجرائم قد شهدت ازديادًا ملحوظًا ومتسارعًا، وتطوّرت الأساليب التي تُرتكب بها، فقد أصبح من الضروري إيجاد حلول فعّالة تسهم في التحري وتتبع مصير الأموال محل الجريمة بقصد استردادها، إذ إن الغاية المنشودة من التحقيق لا تتحقق من دون ذلك.[2]

رابعاً: ضعف التنسيق بين الجهات القضائية والمصرفية والرقابية

يمثل ضعف التنسيق بين الجهات المعنية أحد التحديات الجوهرية التي تعرقل التحقيق المالي الموازي،[3] حيث يؤدي غياب قنوات اتصال فعالة أو آليات تبادل معلومات فورية إلى تأخر تنفيذ الإجراءات مثل تجميد الأموال أو متابعة التحويلات المشبوهة.[4]

وعليه، فأن عدم التكامل بين قواعد البيانات يؤثر على قدرة المحققين في ربط الأدلة المالية والجنائية بسرعة، ويستدعي ذلك تطوير نظام موحّد للتنسيق المؤسسي، وتحديد اختصاصات واضحة، وضمان تدفق المعلومات في الوقت المناسب.

خامساً: الخصوصية وحماية البيانات

يمثل الحفاظ على خصوصية الأفراد وحماية البيانات المالية تحدياً قانونياً دقيقاً خاصة مع تزايد الاعتماد على تحليل البيانات وتتبع التحويلات المشبوهة، إذ يتطلب التحقيق المالي الموازي الوصول إلى معلومات حساسة قد تشمل حسابات مصرفية وسجلات تجارية وشخصية،[5] وهو ما يستوجب تحقيق توازن بين متطلبات الأمن المالي وحقوق الأفراد الدستورية، اذ تُعدّ السرية المصرفية من أبرز التحديات التي تحول دون تحقيق فاعلية حقيقية في مكافحة جرائم غسل الأموال،[6] إذ إن التشبث الصارم بهذا المبدأ كما هو الحال في بعض الدول التي تتبناه تقليدياً مثل سويسرا، يؤدي إلى إضعاف جهود التتبع المالي والكشف عن الأنشطة غير المشروعة.[7]

الفرع الثاني: التطوير والانسجام مع المعايير الدولية

تتضح الآفاق المستقبلية لتطوير التحقيق المالي الموازي في العراق من خلال مجموعة من المحاور الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز فاعلية مكافحة الجرائم المالية وتنظيم آليات التحقيق بشكل متكامل.

أولاً: تدعيم الاطار القانوني والتنظيمي ويكون عبر تحديث التشريعات القائمة لتوسيع نطاقها ليشمل جميع الجهات المالية، سواء كانت عامة أو خاصة، منظمة أو غير منظمة، ودمج آليات التحليل المالي الحديثة التي تمكن من متابعة أساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتطورة والمعقدة في ظل عجز السلطات الأمنية عن ملاحقة مرتكبي الجرائم في أقاليم دول أخرى وإخضاعهم لإجراءات المحاكمة أمام القضاء الوطني.[8] ويشمل ذلك وضع نصوص قانونية واضحة لتحديد الصلاحيات والواجبات، وإلزام الجهات المختلفة بالامتثال لآليات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة بما يعزز الشفافية القانونية ويسهم في سد الثغرات التشريعية.[9]

ثانيًا" تقوية القدرات المؤسسية والكوادر البشرية المتخصصة من خلال برامج تدريبية مستمرة تتيح للعاملين في الجهات الرقابية والقضائية التمكن من استخدام أدوات التحليل المالي المتقدم، وتوظيف

---

[1] عبد الله إبراهيم العساف، الرقابة على عمليات غسل الأموال في مجال الصرافة الالكترونية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق- جامعة عمان الاهلية، 2019-2020، ص 38.

[2] القاضي محسن عبد الجابري، أهمية التحقيق المالي الموازي في الجرائم المالية، مقال منشور في الموقع الرسمي لمجلس القضاء الأعلى بتاريخ 2024/9/25، ومتاح على الرابط https://www.sjc.iq/view.74833/ اخر زيارة للموقع بتاريخ 2025/11/23.

[3] حسين علي حسين، مصدر سابق، ص 172.

[4] د. زينب عبد الكاظم حسن، مصدر سابق.

[5] د. هلكورد عزيزخان أحمد، د. لاوند طلال عبد الرحمن، مصدر سابق، ص 167.

[6] إيهاب علي داود الموسوي، مصدر سابق، ص 40.

[7] مليكة حجاج، التعاون الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بين المقومات والمعوقات، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد (6)، العدد (1)، 2022، (431-454)، ص 451.

[8] عبد الكريم الردايدة الجرائم المستحدثة واستراتيجية مواجهتها، ط1، دار الحامد، الاردن، 2013 ،ص 2.

[9] د. معالي حميد سعود الشمري، مصدر سابق، ص 229.

التقنيات الرقمية والبرمجيات الذكية لتعقب الأموال المشبوهة وفك الشبكات المالية المعقدة.[1] كما يشمل هذا المحور تطوير وحدات التحليل المالي، وإنشاء فرق متخصصة للتعامل مع الجرائم المالية العابرة للحدود بما يرفع كفاءة الأداء ويرفع مستوى الدقة في التقييم والتحليل، فضلاً عن ضرورة رفد هذه الجهات بالإمكانات المالية والبشرية والتقنية الكفيلة بتمكينها من أداء مهامها بكفاءة، وبما يضمن التزام العاملين فيها بمعايير مهنية عالية المستوى، ولاسيما ما يتعلق بمتطلبات السرية، مع وجوب تمتعهم بدرجة عالية من النزاهة والكفاءة والمهارات الملائمة لطبيعة أعمالهم.[2]

ثالثًا: تعزيز التنسيق المؤسسي والرقابي على المستويين الوطني والدولي ويعد أحد العناصر الأساسية لتطوير التحقيق المالي الموازي، ويشمل ذلك تبادل المعلومات والبيانات المالية بين الجهات الرقابية والمصرفية والقضائية، وربط التحقيقات الوطنية بالجهود الدولية لمكافحة الجرائم العابرة للحدود، وتفعيل آليات التعاون مع المؤسسات المالية الدولية.[3] ويؤدي هذا التنسيق إلى تحسين سرعة الاستجابة للتحقيقات المالية وزيادة القدرة على كشف المعاملات المشبوهة في الوقت المناسب، وتقليل مخاطر التهرب المالي عبر القنوات المحلية والدولية، إضافة الى ضرورة امتلاك هذه الجهات كافة الإمكانيات القانونية والمالية للقيام بمهامها بصورة منفردة او بالتنسيق فيما بينها وسواء كان ذلك على المستوى الداخلي او الخارجي.[4]

رابعاً: تفعيل الرقابة على القطاع الخاص غير المنظم بهدف تعزيز ثقافة الامتثال المالي، وضمان التزام جميع الجهات بالإجراءات القانونية، ومنع استغلال القطاع الخاص غير المنظم في الأنشطة الإجرامية، خاصة في الاقتصاد الموازي الذي يعتمد على تداول نقدي غير موثق ولا منظم مما يصعب مراقبته.[5]

إن تبني هذه المحاور بشكل متكامل يتيح للعراق تعزيز الالتزام بالمعايير الدولية، ورفع كفاءة الأداء القضائي والرقابي، وحماية النظام المالي الوطني من المخاطر، وتحقيق الردع المالي الفعّال واسترداد الأموال والأصول الناتجة عن الجرائم المالية.

الخاتمة

بعد ان انهينا بحثنا الموسوم "إجراءات التحقيق المالي الموازي في ضوء قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015"، يتضح لنا جلياً الدور الجوهري لهذه الإجراءات في تعزيز النزاهة المالية ومكافحة الجرائم الاقتصادية وتمويل الإرهاب، وعليه ندرج ادناه اهم ما توصلت اليه الدراسة من استنتاجات ومقترحات عملية تسهم في تطوير منظومة التحقيق المالي الموازي وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي.

أولاً: الاستنتاجات

1- أظهرت الدراسة أن التحقيق المالي الموازي يمثل أداة قانونية ورقابية متقدمة للكشف عن الجرائم المالية وتمويل الإرهاب، إذ يربط بين جمع البيانات والتحليل المالي واتخاذ الإجراءات القضائية، مع تعزيز فعالية الرقابة على النظام المالي العراقي.

2- هناك دور مهم لدمج الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي مع المبادئ القانونية الأساسية، مثل سرية التحقيقات وحق الجهات القضائية في طلب المعلومات، لتسهيل التعرف على الأنماط المشبوهة وتحليل المخاطر المالية بسرعة ودقة أكبر مما هو ممكن بالطرق التقليدية.

---

[1] د. خلدون عطية مزهر، إجراءات التحري وجمع الأدلة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2024، ص82.

[2] د. نعيم شاوش، د. نوال علالي، مصدر سابق، ص31.

[3] د. خلدون عطية مزهر، إجراءات التحري وجمع الأدلة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2024، ص139.

[4] خالد بن مرزوق بن سراج العتيبي، الجوانب الإجرائية في الشروع في الجرائم المعلوماتية، دراسة مقارنة، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2020، ص 95.

[5] إيهاب علي داود الموسوي، مصدر سابق، ص 14.

3- تشخيص صعوبات تتعلق بالغموض التشريعي وقلة الموارد البشرية المتخصصة وتعقيد التحويلات الدولية وضعف التنسيق بين الجهات الرقابية والقضائية والمصرفية، مما قد يحد من فعالية التحقيق إذا لم يتم التعامل معها بشكل منهجي.
4- أن تصنيف الأفراد والمؤسسات وفق مستويات المخاطر المالية يساعد على توجيه الموارد الرقابية نحو الحالات الأكثر احتمالاً للانخراط في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، مع تمكين اتخاذ الإجراءات الاستباقية مثل تجميد الأموال ومتابعة الدعوى القضائية.
5- أن التنسيق بين الجهات العراقية المختلفة، وكذلك التعاون مع المنظمات الدولية والاتفاقيات الثنائية، يُعدّ عاملاً حاسماً في نجاح التحقيق المالي الموازي، خصوصاً فيما يتعلق بتتبع الأموال العابرة للحدود ومكافحة تمويل الإرهاب.

ثانياً: المقترحات

1- يُوصى بمراجعة وتحديث قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015، وتوضيح الأحكام المتعلقة بالإبلاغ والتحليل المالي، لتقليل الغموض القانوني وضمان قدرة وحدات التحريات على تطبيق القانون بفعالية على جميع الجهات، بما في ذلك الشركات الصغيرة والوسطاء الماليين غير المرخصين.
2- ضرورة توفير برامج تدريبية متخصصة لأفراد وحدات التحريات المالية على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي والتحليل الرقمي، إضافة إلى توظيف خبراء في تحليل البيانات المالية الكبيرة لتسريع كشف العمليات المشبوهة وتحسين جودة التقارير القضائية.
3- تعزيز التعاون بين الجهات الوطنية من خلال إقرار آليات واضحة لتنسيق عمل البنك المركزي، ووحدات التحريات المالية، والهيئات القضائية، والجهات الرقابية، بما يضمن سرعة تبادل المعلومات وتقليل التضارب في اتخاذ الإجراءات مثل تجميد الأموال أو متابعة القضايا القانونية، حيث يتولى مجلس مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مهمة تسهيل تبادل المعلومات والتنسيق بين الجهات المختصة.
4- توسيع التعاون الدولي عبر تفعيل الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، وتبادل المعلومات والخبرات مع الوحدات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لضمان تتبع الأموال العابرة للحدود وكشف الشبكات الإجرامية العابرة للدول.
5- وضع ضوابط قانونية دقيقة لحماية البيانات المالية للأفراد والشركات، مع ضمان سرية التحقيقات وحق الدفاع، وذلك لتحقيق التوازن بين الأمن المالي وحماية الحقوق الفردية، بما يتماشى مع المعايير الدولية.
6- اقتراح تطوير أدوات تنبؤية تعتمد على الذكاء الاصطناعي وGIS لمتابعة التحويلات المالية المريبة في الوقت الفعلي، وتحديد "النقاط الساخنة" للجرائم المالية، ما يسهم في منع وقوع الجرائم قبل حدوثها وتحسين فاعلية الاستجابة القانونية.

المصادر

اولاً: الكتب

١- احمد بن محمد العمري، جريمة غسل الأموال: نظرة دولية لجوانبها الاجتماعية والنظامية والاقتصادية، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000.
٢- خالد بن مرزوق بن سراج العتيبي، الجوانب الإجرائية في الشروع في الجرائم المعلوماتية، دراسة مقارنة، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2020.
٣- د. خلدون عطية مزهر، إجراءات التحري وجمع الأدلة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2024.
٤- د. سليمان عبد المنعم، مسؤولية المصرف الجنائية عن الأموال غير النظيفة – ظاهرة غسيل الأموال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
٥- د. عادل عبد العال إبراهيم خراشي، مكافحة جرائم الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، 2016.

٦- عبد الكريم الردايدة، الجرائم المستحدثة واستراتيجية مواجهتها، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
٧- فوزية عبد الستار، شرح قانون الإجراءات الجنائية وفقاً لأحدث التعديلات، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.
٨- د. هيام الجرد، المد والجزر بين السرية المصرفية وتبيض الأموال، دراسة مقارنة للقوانين التي تحكم السرية المصرفية وتبيض الأموال، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية

١- إيهاب علي داود الموسوي، دراسة تحليلية للاقتصاد غير الرسمي العراق انموذجا، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء، 2010.
٢- عبد الله إبراهيم العساف، الرقابة على عمليات غسل الأموال في مجال الصرافة الالكترونية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق- جامعة عمان الاهلية، 2019-2020.

ثالثاً: البحوث المنشورة

١- حسين علي حسين، الاطار القانوني لجريمة غسيل الأموال واليات المكافحة، مجلة جامعة البيان للدراسات والبحوث القانونية، المجلد (4)، العدد (2)، 2025، (156-179).
٢- سلطان خالد فيصل الهيلم، د. طارق احمد فتحي سرور، دور المنظمات الدولية في مجال مكافحة جريمة غسل الأموال وضوابط التعاون فيما بينها، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، المجلد (11)، العدد (1)، 2025، (282-423)،
٣- د. مساعد صالح العنزي، د. مشاري خليفة العيفان، الإجراءات التحفظية في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب (دراسة تحليلية مقارنة للتشريعات الجزائية والمدنية)، مجلة الحقوق، العدد (2)، 2022، (17-65).
٤- د. معالي حميد سعود الشمري، دور التحقيق المالي الموازي في الكشف عن الجرائم، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد (16)، العدد (1)، الجزء (2)، 2025، (225-242).
٥- مليكة حجاج، التعاون الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بين المقومات والمعوقات، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد (6)، العدد (1)، 2022.
٦- د. نعيم شاوش، د. نوال علالي، التحقيق المالي الموازي على ضوء قانون الوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد (9)، العدد (1)، 2025، (26-47).
٧- د. هاني محمد خليل العزاوي، النظام القانوني الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (11)، العدد (3)، 2025، (1182-1246).
٨- د. هلكورد عزيزخان أحمد، د. لاوند طلال عبد الرحمن، التحقيق المالي الموازي في الجرائم المالية (دراسة تحليلية)، مجلة جامعة تكريت للحقوق، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية القانون- جامعة نولج للفترة من (40/نيسان- 1/ آيار/ 2025)، (149-174).

رابعاً: المقالات الالكترونية

١- بوعزيز محند اكلي، التحقيق المالي الابتدائي الموازي: التحديات والتقنيات، مقال منشور على موقع الديوان المركزي لقمع الفساد في وزارة العدل الجزائرية بتاريخ 22/ 11/ 2021، ومتاح على الرابط https://2cm.es/1ghnx اخر زيارة للموقع في 2025/8/27.
٢- د. زينب عبد الكاظم حسن، التحقيق المالي الموازي (الاهمية - التقنيات - العقبات)، مقال منشور في الموقع الرسمي لمجلس القضاء الأعلى في 2025/2/24، ومتاح على الرابط https://www.sjc.iq/view.76102/ اخر زيارة للموقع بتاريخ 2025/12/28.
٣- القاضي محسن عبد الجابري، أهمية التحقيق المالي الموازي في الجرائم المالية، مقال منشور في الموقع الرسمي لمجلس القضاء الأعلى بتاريخ 2024/9/25، ومتاح على الرابط https://www.sjc.iq/view.74833/ اخر زيارة للموقع بتاريخ 2025/11/23.

خامساً: التشريعات القانونية

١- مجموعة العمل المالي (FATF) لعام 1989.
٢- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015.
٣- دليل هيئة النزاهة الاتحادية لإجراءات التحقيق المالي لعام 2023.
٤- ضوابط الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع التسليح الصادرة من البنك المركزي العراقي/ دائرة الرقابة على المصارف بالعدد (5/4/9) في 2025/1/8.